دور برامج التنمية الريفية في تحسين أوضاع الفقراء في الريف " مع إشارة خاصة إلى العراق "

م.م سلام أنور احمد ألعبيدي
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة كركوك

المستخلص

لقد جاءت هذه الدراسة لعرض أوضاع المجتمعات الريفية في العراق من حيث الواقع الاجتماعي والخدمي وأيضا الوقوف على الأوضاع الاقتصادية لها ولقد توصلت الدراسة إلى عدة استنتاجات من أهمها هو إن تلك المناطق تعاني من مشاكل خدمية كبيرة في مجالات مثل توفير المياه الصالحة للشرب وخدمات الصرف الصحي والتعليم فضلا عن تراجع الدعم المقدم للمزارعين والذي يعود إلى غياب السياسة الواضحة لنهوض بالقطاع الزراعي، لذا فقد جاءت هذه الدراسة إلى جانب عرضها واقع سكان الريف أيضا لبيان أهمية تفعيل برامج التنمية الريفية لتحسين أوضاع سكان الريف، كما لا ينحصر الدور الايجابي للتنمية الريفية على هذا فقط وإنما تمتد أثارها الايجابية لتشمل تحسين الإنتاج الزراعي الذي يساعد في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل القومي .

Abstract

this study come to display the rural communities conditions in Iraq ,in terms of social and service reality ,and also to be aware of their economic conditions , the study has found a several conclusions the most important of these are , that areas are suffer form a large problems in many fields such as the safe drink waters supply , drain water services and education , as well as the governmental supports are decrease for the farmers which is due to the clear policy is absent which is important to raise the agricultural sector , so that this study is come to clarify the importance of the rural development programs activation to improve the rural population conditions as well as their reality. Also the positive development rural role is not confine only at this point ,but also their positive influences are extend to include the agricultural production improvement which is help the economic development to advance and reduce the dependence on the oil as a major source for the national income .

المقدمة

منذ البدايات الأولى للألفية الثالثة حظيت قضية الفقر بوجه عام والفقر الريفي بوجه خاص باهتمام الدول النامية ، فلم تعد القضية تقتصر على مجرد الافتقار إلى الدخل وعدم كفايته لتامين الحد الأدنى للمعيشة المقبولة اجتماعيا" وإنسانيا لملايين البشر ، إنما تجاوزتها لتشمل فقر القدرة الذي ينصرف إلى تدني مستوى قدرات الإنسان إلى الحد الذي يمنعه من المشاركة في عملية التنمية وفي جني ثمارها ومن الأسباب التي أدت إلى تزايد الاهتمام بقضية الفقر على المستوى العالمي هو تزايد عدد السكان في الدول النامية بشكل كبير مع عجز النظم الاقتصادية والاجتماعية القائمة عن محاربة ظاهرة الفقر الذي تصاعد بحدة نتيجة الزيادة السكانية الكبيرة مع ضعف وتدهور قاعدة الموارد الاقتصادية المتاحة ،كما ساهم حدوث ظاهرة التغير المناخي بالإضافة إلى الاستخدام غير الرشيد للموارد الطبيعية إلى تدهور هذه الموارد والتي أصبحت تهدد الفقراء في سبل معيشتهم بحيث أصبح الفقراء غير امنين على حاضرهم أو مستقبلهم ، الأمر الذي دفع باتجاه زيادة المطالبة بتبني أسلوب التنمية الريفية الشاملة والمستدامة والتي تقوم تحسين واقع سكان الريف من حيث توفير البنية الأساسية كالمدارس والمستشفيات وخدمات الصرف الصحي والمياه الصالحة للشرب والطرق مع توفير الطاقة الكهربائية وتطوير القطاع الزراعي و تشجيع ودعم المشاريع الريفية غير الزراعية بهدف تنويع مصادر الدخل والعمل على صيانة قاعدة الموارد الطبيعية لدعم سبل العيش المستدام .

ولكون العراق من الدول التي تعاني من تزايد مشكلة الفقر الريفي وتدهور أوضاع الفقراء في الريف في ظل تراجع القطاع الزراعي بشكل عام ، فقد جاءت هذه الدراسة لإبراز دور تفعيل برامج التنمية الريفية الشاملة والمستدامة كمدخل ضروري وحتمي في معالجة الفقر الريفي بشكل خاص وتحسين القطاع الزراعي بشكل عام والتي تؤدي دورا"هاما في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في البلد .

أولا :مشكلة الدراسة:إن تفشي ظاهرة الفقر الريفي وزيادة حدتها في كثير من البلدان النامية بما فيها العراق يعد مشكلة خطيرة تواجه هذه البلدان لما تتركه من أثار سلبية فيما يتعلق بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لسكان الريف كما إن أثارها تمتد إلى تراجع دور وأهمية القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي ودعم عملية التنمية الاقتصادية على المستوى الوطني .

ثانيا ": فرضية الدراسة : تتطلب المعالجة المنهجية لمشكلة الدراسة تحديد فرضية أساسية مفادها إن سبل معالجة وتحسين أوضاع الفقراء في الريف تتطلب تفعيل ودعم برامج التنمية الريفية الشاملة والمستدامة والتي أصبحت أمرا" ملزما وليس اختياريا لتحقيق معالجة فعالة لظاهرة الفقر الريفي والتي تنعكس أيضا في تحسين القطاع الزراعي

ثالثا": أهمية الدراسة

١-تعد هذه الدراسة إحدى الدراسات الوصفية التحليلية التي تهتم بعرض واقع الفقراء في الدول النامية بشكل عام وفي العراق بشكل خاص مع توضيح الأسباب الكامنة وراءها والتي يعزى إليها أيضا تزايد معدلات الفقر في الريف

٢-توفر هذه الدراسة إطارا مفاهيمي يوضح أهمية وأهدف برامج التنمية الريفية الشاملة والمستدامة كمدخل حتمي لمعالجة ظاهرة الفقر الريفي في العراق والتي توفر أرضية مناسبة أيضا لدعم وإصلاح القطاع الزراعي ضمنها .

رابعا": أهداف الدراسة

١- تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة الإشكالات والتحديات التي تواجه الفقراء في الريف بالنسبة للبلدان النامية بشكل عام والعراق بشكل خاص

٢ -توضيح دور التنمية الريفية الشاملة والمستدامة في معالجة ظاهر الفقر في الريف العراقي وتحسين واقع الريف والقطاع الزراعي أيضا .

خامسا": أسلوب الدراسة

توافقا مع أهمية الدراسة ووصولا إلى أهدفها ، جرى الاعتماد على الأسلوب الوصفي التحليلي عند عرض الأسس النظرية للموضوع بالاعتماد على ماتيسر من المصادر والبيانات.

المبحث الأول
التنمية الريفية ، المفهوم والأهمية والأهداف

أولا :- مفهوم التنمية الريفية :

يقصد بالتنمية الريفية مجموعة السياسات والبرامج التي تتم وفق توجهات عامة لإحداث تغير مقصود ومرغوب فيه في المجتمعات المحلية بهدف رفع مستوى المعيشة في تلك المجتمعات وذلك بتحسين نظام توزيع الدخل (طايع ، ٢٠٠٧ :٤) .حيث يتم عن طريق التنمية الريفية تحسين الظروف العامة في المجتمع الريفي بما في ذلك الاقتصادية والاعتبارات المتعلقة بجودة الحياة مثل البيئة والصحة والبنية التحتية والإسكان لمعظم المجتمعات الصغيرة وهذا التحسن يشمل السكان ونمو العمالة (united states department of agriculture , 2006 , 1)

حيث غالبا ماتعاني المناطق الريفية من قصور البنى التحتية كالطرق والكهرباء والتي تمثل الوسائل الرئيسية للاتصال بالمناطق الحضرية وما تولده من إمكانية توفير العناية الصحية و التعليم فضلا عن قدرتهم على الوصول إلى الأسواق (عبد المجيد ، ٢٠٠٤ : ٣) وقد مر تعريف التنمية الريفية بعدة مراحل وحقب فقد عرفتها الاسكوا بأنها عملية تعبئة وتنظيم جهود أفراد المجتمع ، وجماعته وتوجيهها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية لحل مشاكل المجتمع ورفع مستوى أبنائه من النواحي الاجتماعية والثقافية والاقتصادية ، ومقابلة احتياجاتهم بالانتفاع الكامل بكافة الموارد الطبيعية والبشرية والفنية والمالية المتاحة للمجتمع (قشوع ، ٢٠٠٩ : ٢٤ – ٢٥) وقد تأثر مفهوم التنمية الريفية في المنطقة العربية بالتطور الحاصل في مفهوم التنمية والأجندة التنموية والمتفق عليها عالميا بداية بمفهوم " تنمية المجتمع" ثم مفهوم "التنمية الريفية المتكاملة "وحديثا تأثرت برامج التنمية الريفية بمفهوم "التنمية المستدامة " حيث تم إضافة البعد البيئي وضرورة الاهتمام بحماية الموارد الطبيعية واستدامة استخدامها ، وتحقيق التنمية المستدامة يكون عن طريق التوسع في التجارة ومحاربة الفقر ، وتغيير أنماط الاستهلاك ، وحماية صحة الإنسان والمحافظة على البيئة والموارد والطبيعة وحماية الغابات من القطع الجائر ومكافحة التصحر ، وتحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة ونشر التعليم ورفع الوعي مع التركيز على التنمية البشرية باعتبارها أهم مقومات التحول نحو عالم آمن ومتطور (الاسكوا،٢٠٠٧: ١) .أما البنك الدولي فقد عرف التنمية الريفية " بأنها إستراتيجية تهدف إلى تحسين الاقتصاد والحياة الاجتماعية لمجموعة معينة من الناس الفقراء في المناطق الريفية " ، هناك أربعة عوامل رئيسية أثرت على مفهوم التنمية الريفية وأحدثت تغيير هذا المفهوم وهي ، تزايد المخاوف بشأن استمرار وتعمق الفقر في المناطق الريفية ، وتغيير وجهة النظر إلى مفهوم التنمية ذاتها ، والاعتراف المتزايد لأهمية التنمية الريفية في الحد من الإبعاد غير الدخلية للفقر من أجل تحقيق تحسينات مستدامة في الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للفقراء حيث أن إنشاء الأهداف الإنمائية للألفية قد عززت من المخاوف بشأن (الفقر غير ألدخلي) ، كما أن ظهور الاقتصاد الأكثر تنوعا الذي فيه المشاريع الريفية غير الزراعية تلعب دورا متزايد الأهمية،(p1-2,بدون تاريخ Asian

Development Bank,) حيث هناك ثمة أربعة محركات مهمة لها دور في تحفيز نمو الاقتصاد غير الزراعي في المناطق الريفية القوة المحركة الأولى هي التحضر لاسيما نمو المراكز الصغيرة أو المتوسطة وزيادة التكامل بين الاقتصادات الريفية والحضرية وثانيا عمليات التحرير والعولمة التي يمكن أن تخلق فرصا جديد للعمل والخدمات في المناطق الريفية وثالثا تحسن نظم الاتصال والمعلومات لاسيما نشر التغطية الهاتفية المتنقلة في المناطق الريفية وأخيرا زيادة الاستثمار في نظم الطاقة اللامركزية والمتجددة وقد توجد هذه المحركات وتجتمع معا بطرق شتى داخل البلدان وفيما بينها وتفتح بذلك فرصا مختلفة لتنمية الاقتصاد الريفي غير الزراعي (تقرير الفقر الريفي ، ٢٠١١، ٢١). أن مفهوم التنمية الريفية اليوم يختلف اختلافا جذريا عن المفهوم المستخدم من ثلاثة أو أربعة عقود مضت ويشمل هذا المفهوم الآن مخاوف من إن تتجاوز التحسينات في النمو والدخل والناتج اهتمامات تشتمل على تقييم التغيرات في نوعية الحياة الذي يعرف على نطاق واسع والتي تشمل التحسينات في مجال الصحة والتعليم و بيئيا" ظروف العيش الآمن

واليوم هناك على ما يبدو إجماع عالمي على إن الهدف النهائي من التنمية الريفية هو تحسين نوعية الحياة لسكان الريف وهذا يجعل من الضروري إن تتجاوز العوامل المرتبطة بالدخل مثل الأسعار والإنتاج والإنتاجية لمجموعة من العوامل المتعلقة بنوعية الحياة والتي تؤثر بالتالي على شمولية التنمية الريفي ويمكن عرض أبعاد التنمية الريفية الشاملة من خلال الشكل الآتي :

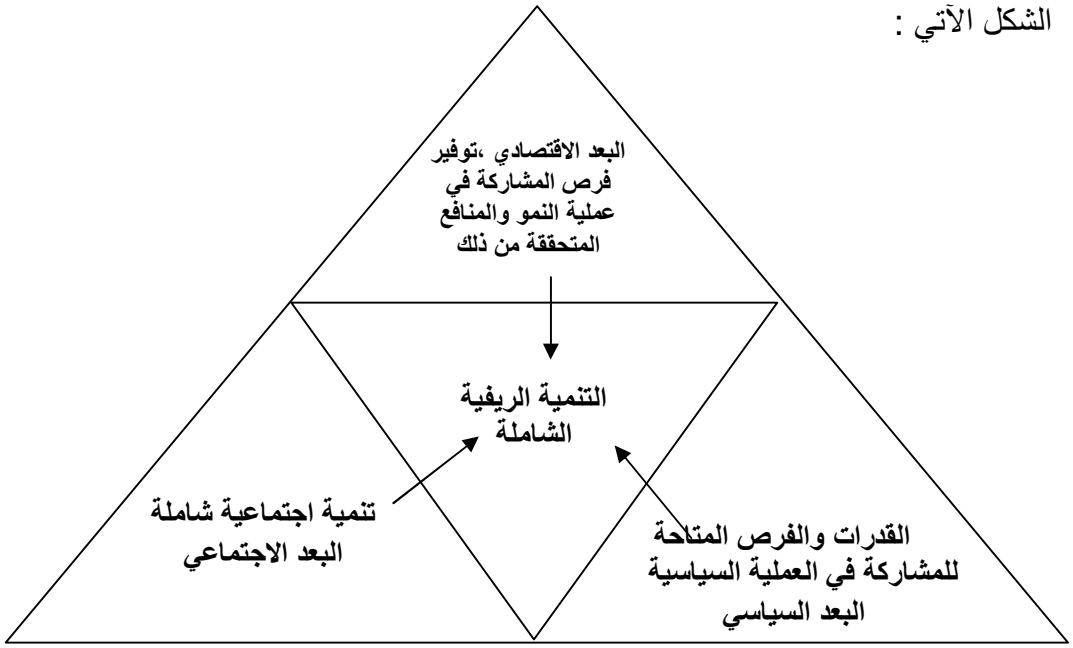

Source: Asian Development Bank ( ) Rual Development The Meaning, p 3
www. Adb. org

إن الشكل السابق يوضح أبعاد التنمية الريفية الشاملة والتي تتضمن ثلاثة أبعاد ، فالبعد الأول والذي هو البعد الاقتصادي والذي يشمل توفير كل الفرص والقدرات المتاحة للأسر الفقيرة وذات الدخل المنخفض في المناطق الريفية على وجه الخصوص للاستفادة من عملية النمو الاقتصادي

والبعد الثاني هو البعد الاجتماعي والذي إلى دعم التنمية الاجتماعية للأسر الفقيرة وذات الدخل المنخفض والذي يتضمن القضاء على التفاوت في المؤشرات الاجتماعية وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتوفير شبكات الأمان الاجتماعي للجماعات الضعيفة .
أما البعد الثالث فهو البعد السياسي والذي يستهدف تحسين فرص الفقراء وذوي الدخل المنخفض في المناطق الريفية بما في ذلك النساء والأقليات العرقية على نحو فعال وعلى قدم المساواة في المشاركة في العمليات السياسية على مستوى القرية وخارجها(p6 , بدون تاريخ ,Asian Development Bank)
يمكن أن نتوصل مما سبق إلى نتيجة هامة وهي أن مفهوم التنمية الريفية قد أخذ يتطور بصورة مستمرة متأثرا بالتغيرات التي حدثت في مفهوم التنمية بشكل عام وهذا التطور الحاصل في مفهوم التنمية الريفية دفع باتجاه توسيع المؤشرات والعوامل المؤثرة في تحديد مستوى التنمية الريفية ليشمل الكثير من العوامل التي تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على رفاهية الإنسان ومستواه ألمعاشي .

ثانيا" :- أهمية التنمية الريفية

لا تزال التنمية الريفية تحتفظ بأهميتها لعدة أسباب،أولا إن التاريخ لا يعيد نفسه دائما ، فالهجرة الضخمة للقوى العاملة الريفية الزائدة من أوربا إلى نصف الكرة الغربي في القرن التاسع عشر ، ثم من الأرياف إلى المدن كما حدث أبان فترة ما بعد الحرب في البلدان الصناعية أمر لا يمكن أن يتكرر على نطاق عالمي . وأن عصر التصنيع الواسع قد انتهى وقد دخلنا عصر انحسار الصناعة ، وقليلا ما تنشئ صناعات " التكنولوجية المتقدمة" فرص عمل جديدة بل أنها تركز على زيادة الإنتاجية ، ومن ثم مألنا ، إذا جاز التعبير هو البحث عن فرص جديدة للعمل في مواطنها الريفية في مجال الزراعة وخارجها.
حيث ما زالت الزراعة تمثل في عام ٢٠٠٥ نحو ٤٠% من مجموع العمالة في العالم ، وفي جنوب أسيا والمحيط الهادي تبلغ هذه الحصة ٤٣,٣ % وفي شرق آسيا ٤٩,٥% وفي جنوب آسيا ٦١,٢ % وفي أفريقيا جنوبي الصحراء ٦٣,٦ % ولا تبلغ هذه النسبة في أمريكا اللاتينية والكاريبي سوى ١٧% وقد تقلصت في الاقتصاديات المتقدمة والاتحاد الأوربي لتبلغ ٣,٧% ، وتعليقا على هذه البيانات فان الزراعة لا تزال تضم أعلى نسبة عمالة بين القطاعات الثلاثة – الزراعة الصناعة الخدمات – وبالنظر إلى إن الغالبية العظمى من فقراء العالم يعيشون في أسيا وأفريقيا فان معالجة الفقر تعني العمل على أن توفر أعمال القطاع الزراعي أسباب العيش الملائمة بالإضافة إلى ذلك إن العاملين ينزعون إلى الانتقال مباشرة من الزراعة إلى الخدمات أكثر من الصناعات ، في معظم الأحيان تكون أعمالا ضعيفة الأجور وغير ثابتة وفي ظروف سيئة تندرج في إطار " الاقتصاد غير الرسمي " ومن هنا ضرورة النظر في توفير فرص العمل غير الزراعي في الريف(ساكس ، ٢٠٠٩ : ١) .

ثانيا" ، لاتزال هناك أمكانية لدورة جديدة من التنمية الريفية ، فمن الضروري إنتاج المزيد من الغذاء لتأمين الالتزام الكوني بالحق في الغذاء ، وبالإمكان استخراج طائفة واسعة من الخيرات من اليابسة والغابات والكتلة الحيوية المستخلصة من المياه : الأغذية والأعلاف والأسمدة الخضراء والوقود الحيوي والمواد الأولية والألياف واللدائن ومواد البناء والمستحضرات الدوائية ومن شأن أسواق الوقود الناشئة أن تسهم أسهاما دائما في تخفيف تغير المناخ ، غير أن هذه العلاقة ليست بسيطة بأي حال نظرا لما يتضح حتى الآن من أن إنتاج الحطب والفحم يزيد من إزالة الغابات وينبغي منع الاستخدام الاستغلالي للغابات الطبيعية ، حيث يتمثل التحدي في جعل التنمية الريفية شاملة اجتماعيا" ومستدامة بيئيا ،

وذلك عن طريق النهوض بالمشروعات الزراعية الفلاحية الصغيرة وتحديثها على نحو ملائم ، مع جلب بعض مزايا الحياة الحضرية إلى الريف بدء بالشبكات العامة للخدمات الاجتماعية والتعليمة والصحية (ساكس ، ٢٠٠٩ : ٢-٣).
ثالثا" ، أن التنمية الريفية لها تأثير مضاعف على الاقتصاد كافة حيث يولد كل دولار من القيمة المضافة في الزراعة ما يتراوح بين ٣٠ و ٨٠ سنتا" في الجولة الثانية من الدخل في القطاعات الأخرى من الاقتصاد (تقرير الفقر الريفي ، ٢٠١١ :٢١)

ثالثا" :- أهداف التنمية الريفية

إن الوظائف التي تؤديها الزراعة والصناعة والريف في عملية النمو الاقتصادي هي وظائف متكاملة فيما بينها،إن المؤيدين لنجاح التنمية الاقتصادي يرون ان قطاع الزراعي جزء من الإستراتيجية العامة للتقدم الاقتصادي وخاصة في ٦١ دولة من دول العالم التي يكون فيها الدخل منخفض جدا ، إن تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة التوظيف employment جزء أساسي من عملية التنمية الاقتصادية ويتطلب ذلك تكامل العناصر الثلاثة الاساسية التالية : نمو الإنتاج من خلال استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة ورفع مستوى الإنتاج في المزارع الصغيرة للفلاحين ، زيادة الطلب المحلي على الإنتاج الزراعي المشتق من إتباع إستراتيجية التنمية الحضرية التي تعتمد على زيادة التوظيف ،الاعتماد على تنمية ريفية تكون أنشطتها متنوعة وغير زراعية وكثيفة العمل والتي تحقق الدعم المتبادل بينها وبين المجتمع الزراعي سواء بالشكل المباشر أو غير المباشر (تودارو،٢٠٠٦: ٤٠٠-٤٠١) .
وبالنظر إلى ماتقدم ، تهدف التنمية الريفية إلى بلوغ أهداف مترابطة فيما بينها ترابطا كبيرا ، وتشمل هذه الأهداف : تخفيض وطأة الفقر والجوع في الريف ، رفع نسبة النمو الاقتصادي الذي يشترك فيه عدد كبير من الناس ويكون كثيفا في العمالة ، زيادة الإنتاج الغذائي ، والاستثمار في التنمية البشرية لتعزيز حصول فقراء الريف على الموارد الطبيعية و البنية الاساسية الأولية والخدمات الاجتماعية وقف تدهور قاعدة الموارد الطبيعية والتشجيع على صيانتها (بشاي :٢٠٠٣، ٣٩).

المبحث الثاني :- مفهوم الفقر وحالة الفقر الريفي

أولا": مفهوم الفقر

كلمة (فقر) تعني أشياء مختلفة لمختلف الناس ، ومن الواضح أن الفقر هو حالة لا يكون فيها لدى الناس مداخل مناسبة ، (ساموبلسون و نورهاوس ، ٢٠٠٦: ٣٩٦) وقد جاء في لسان العرب " بان الفقر عجز الفرد عن تلبية احتياجاته الأساسية الخاصة واحتياجات من يعيلهم ، واستنادا إلى قاموسRogets Thesqurus إن يكون فقيرا تعني أن يفتقر وان يجوع وان يعيش وان يكون مسحوقا في ضيق حرج غير ملئ ماليا (ألخالدي، ١٩٩٧ : ٩٦) ويمكن

الإشارة إلى أن مفهوم الفقر المبسط بأنه يعني تدني مستوى المعيشة للفرد أو للأسرة أو بعبارة أخرى انه الحرمان المادي والذي تتجلى أهم مظاهرة في انخفاض استهلاك الغذاء كما ونوعا ، وتدنى الحالة الصحية والمستوى التعليمي والوضع السكني ، وكذلك الحرمان من امتلاك السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى وفقدان القدرة على مواجهة الحالات الصعبة كالمرض والإعاقة والبطالة والكوارث والأزمات (مريان ، ٢٠٠٠ : ٧٠) ومن خلال تعدد الآراء والمفاهيم يمكن إن نستخلص بأن هناك النظرة القديمة للفقر التي ركزت على الجانب المادي المتعلق بالمستوى ألمعاشي واعتبرته عاملا أساسيا مسببا" للفقر ، فتعريف الفقر حسب المفاهيم التقليدية يعتمد بدرجة كبيرة على مفهوم الحد الأدنى من القدرة الشرائية ومفهوم مستوى المعيشة،كما يعتمد بدرجة كبيرة على المجتمع الذي تتم فيه حالة التوصيف كونها ليست متشابهة في كل المجتمعات ، وتبعا للمفهوم التقليدي للفقر الذي يمثل النقص الحاصل في الدخل المقبول اجتماعيا أو النقص الحاصل في الممتلكات المادية المولدة للدخل المناسب ، تنبثق فكرتان مهمتان ، الأولى هي إن الفقر سيكون مختلفا باختلاف الزمن وباختلاف المجتمعات والذي يمكن أن يعد بالمقبول اجتماعيا" ، فالفقر في الريف الهندي الذي يتمخض عنه أحيانا الموت والجوع ربما يختلف عن الفقر في ريف الدول المتقدمة ، الذي يشير إلى التباين في توزيع الدخل أكثر مما يشير الحرمان المطلق كما في الريف الهندي والثانية فهي التركيز على القدرة الشرائية للسلع والخدمات (النقود) أو على ملكيتها (التملك العادي) (سلطان ، ٢٠٠٧ : ٤٦-٤٧) ،إن المفهوم التقليدي للفقر ما لبث أن أصبح عاجزا عن الإلمام بجميع نواحي الفقر البشري في العصر الحديث إذ إن هناك متغيرات أخرى دخلت إلى مفردات الحياة الاجتماعية للفرد لم يتضمنها المفهوم التقليدي والتي تعد أساسية ضمن مفردات الحياة الإنسانية ، يبدو وكأن المفاهيم التقليدية للفقر قد أهملت أو أنها قللت من أهميتها ، فالتعاريف الحديثة للفقر أكدت على عدة جوانب أخرى بجانب الفقر المادي (سلطان ،٢٠٠٧ : ٤٧) منها الاعتزال والاغتراب الناجمين عن التهميش والتميز الاجتماعي والسياسي وفقدان القدرة على الاتصال (أليثي ، بدون تاريخ : ٦-٧).

وفي إطار المناهج الحديثة لتحديد مفهوم الفقر فقد قدم البنك الدولي دراسة عام(١٩٩٥)حول تقييم الفقر باستخدام مصادر متنوعة لتشخيص الأسباب الهيكلية له وتوضيح الروئ الحديثة لمفهومه بعيدا عن استبدادية المفاهيم النقدية له ، لنكون في أمام وجوه جديدة لظاهرة الفقر وفي عام ١٩٩٨ ، تقدم البنك الدولي بدراسة مسحية أجريت على (٤٣) دولة كان من بينها (٢٨) في أفريقيا و(٦) في أمريكا اللاتينية و(٥) في أوربا الشرقية و(٤) في أسيا ظهر منها مفهومان للفقر الأول : معبر عنه بشعور الضعف وسهولة التأثر Vulnerability وفي الحديث عن هذا الموقف الذي يفسر كيفية تأثر الفقراء بحالات المواسم والأزمات كيف يمكن لها إن تأثر في رفاهيتهم ، فمن هذا الوصف يمكن أن نفهم الأهمية التفسيرية للفقر ليس لمجرد كونها حالة بل لأنها مرتبطة بشعور إنسان يتمثل بالضعف أما الروئ الأخرى في إطار المفاهيم الحديثة للفقر والتي تقدمت بها الدراسة فقد جاءت من خلال تفاعل الفقراء مع موظفين الحكومة والمؤسسات المتعلقة بها وكشفوا عن مفهوم أخر في الحياة عن الفقر وهو نقص المشاركة في اتخاذ القرار سواء كان هذا النقص في إدلاء الأصوات أم في الحقوق السياسية والذي يوصف عادة" بأنه شعور بالضعف ووصفه البعض بأنه الميزة الجوهرية للفقر (عبد المجيد ،٢٠٠٤:١١)

ثانيا" :- حالة الفقر الريفي :ما زال سكان العالم النامي ريفيين أكثر منهم حضريين ، ويعيش ما يقرب من ٣,١ مليار نسمة ، أي ٥٥ في المائة من مجموع سكان العالم في المناطق الريفية ، على أن مجموع السكان الريفيين في الفترة من عام ٢٠٢٠ حتى عام ٢٠٢٥ سيصل إلى ذروته وسيبدأ بعد ذلك في

الانخفاض وسيشهد العالم النامي زيادة في عدد سكان الحضريين بما يفوق عدد سكانه الريفيين ، وبدأ بالفعل عدد السكان الريفيين في أمريكا اللاتينية والكاريبي وشرق آسيا وجنوبها الشرقي يسير في طريق الهبوط وتباطأ نمو السكان الريفيين في مناطق أخرى ، ومن المتوقع أن يبدأ انخفاض أعداد السكان الريفيين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفي جنوب ووسط أسيا بحلول عام ٢٠٢٥ وفي أفريقيا جنوب الصحراء حوالي عام ٢٠٤٥ ، ورغم التقدم الهائل في الحد من الفقر في بعض أنحاء العالم على مدار العقدين الفائتين وبخاصة في شرق آسيا ، مازال هناك زهاء ١,٤ مليار نسمة يعيشون على اقل من ١,٢٥ دولار أمريكي يوميا" وحوالي مليار نسمة يعانون من الجوع ، ويعيش ما لايقل عن ٧٠ في المائة من سكان العالم شديد الفقر في المناطق الريفية ويشكل الأطفال والشباب الفقراء والجوعى نسبة كبيرة منهم (تقرير الفقر الريفي ، ٢٠١١ : ١٦) وفي تقرير صادر عن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية و منظمة الأغذية والزراعة حول حالة الفقر الريفي في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا عام ٢٠٠٧ يعرف أبعاد الفقر والتي تلعب دورا أساسيا في تكريس الفقر وتشديد الهشاشة وزيادة الحرمان في المناطق الريفية من الإقليم وكما تبين من الشكل (٢)

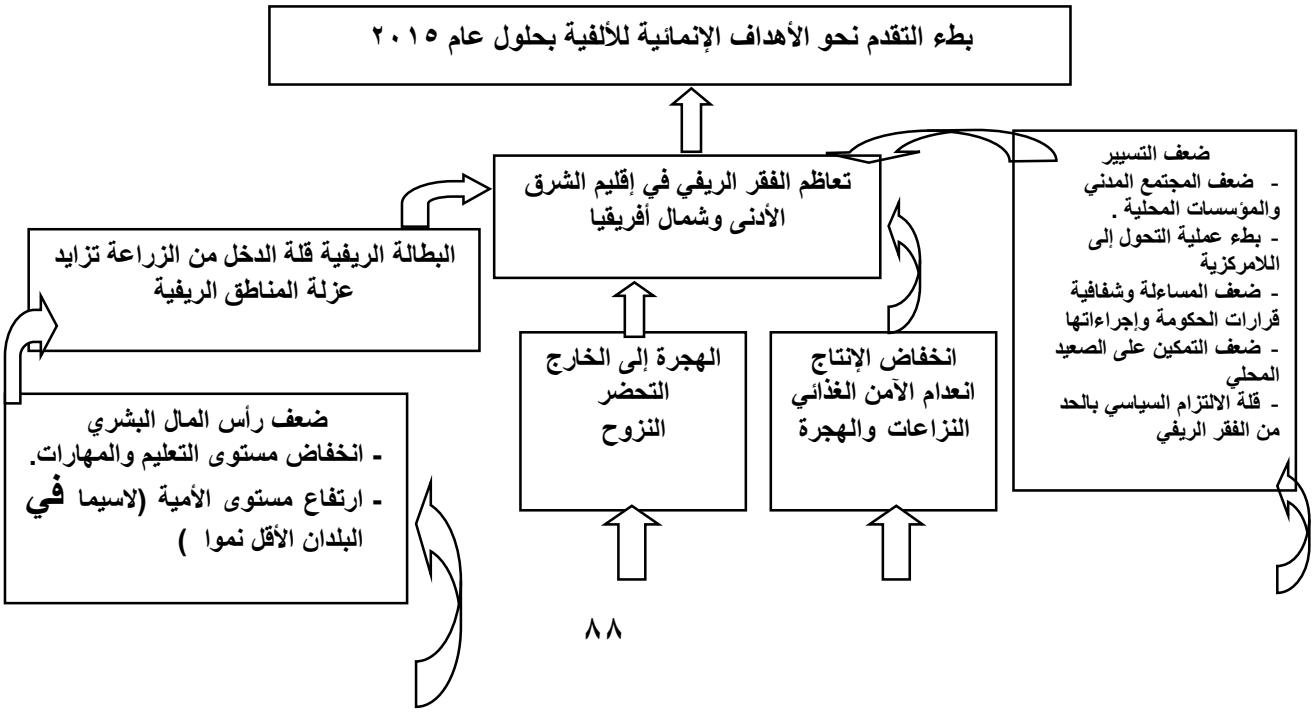

الشكل (٢) الإطار التحليلي لإبعاد الفقر الريفي في الشرق الادنى وشمال إفريقيا

المصدر :الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة ، ٢٠٠٧ ، حالة الفقر الريفي في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا ،ص ٢٢ www.ifad.org

ومن خلال الشكل السابق فان العوامل الرئيسية للفقر الريفي في إقليم الشرق الأدنى وشمال إفريقيا هي ضعف المال البشري وقلة فرص الوصول إلى الموارد الطبيعية سوء إدارتها والتعرض للمخاطر و الصدمات ، وقلة الاستثمار المالي في المناطق الريفية وتفضي هذه العوامل إلى مايلي : انخفاض الإنتاجية ، وانعدام الأمن الغذائي ، وانخفاض الدخل من الزراعة وتزايد عزلة المناطق الريفية والبطالة الريفية ، والنزاعات الأهلية والهجرة إلى المدينة أو نزوح الناس ألقسري ، ويعتبر سوء التسيير (الإدارة) وانعدام المساواة بين الجنسين عاملين محوريين أضافيين في زيادة الفقر لأنهما يشملان كل أبعاد الفقر الريفي ويؤثران عليها (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، ٢٠٠٧ : ٢٢ – ٢٣) ووفقا لتقرير الفقر الريفي لعام ٢٠١١ فان أكثر الأقاليم تضررا بالفقر والجوع هما جنوب أسيا التي تستأثر بأكبر عدد من السكان الريفيين الفقراء ، وإفريقيا جنوب الصحراء التي تبلغ فيها معدلات الفقر الريفي أعلى مستوياتها ، على إن التباين في مستويات الفقر كبير ليس فقط بين الأقاليم والبلدان بل داخل البلدان أيضا ، وتتنوع سبل معيشة الأسر الريفية الفقيرة بين الأقاليم والبلدان وكذلك داخل البلدان ، وتعتمد موارد الرزق بدرجات متفاوتة على زراعة الحيازات الصغيرة ، بما في ذلك الإنتاج الحيواني ومصايد الأسماك الحرفية والعمل الزراعي بأجر ، والعمل الحر أو العمل بأجر في الاقتصاد الريفي غير الزراعي والهجرة ، وفي حين أن بعض الأسر تعتمد أساسا على نوع واحد من الأنشطة فأن معظمها يسعى إلى تنويع قاعدة موارد رزقه كوسيلة للحد من المخاطر وتلعب الزراعة دورا حيويا في معظم البلدان حيث يزاول أكثر من ٨٠% من الأسر الريفية الزراعة بدرجات مختلفة وأفقر الأسر هي في العادة الأكثر اعتمادا على الزراعة والعمالة الزراعية ، غير إن مصادر الدخل غير الزراعي تزداد أهمية في مختلف الأقاليم وترتبط عموما زيادة الدخل على مستوى الأسري بالتحول نحو الأجور في الإعمال الأقل ارتباطا بالزراعة والدخل الذي يدره العمل الحر .

وينشأ الفقر الريفي بشكل عام بسبب الافتقار إلى الأصول وضيق الفرص الاقتصادية وتدني مستويات التعليم وضعف القدرات فضلا عن الحرمان المتأصل في عدم التكافؤ الاجتماعي والسياسي علما إن إعدادا كبيرة من الأسر تتحرك داخل الفقر وخارجه بصورة متكررة في غضون عدة سنوات أحيانا، ولذلك بينما تعيش اسر ريفية حالة من الفقر المزمن أو المستمر

فإن هناك أعدادا كبيرة نسبيا من السكان الذين لا يدخلون دائرة الفقر آلافي أوقات محددة ، وتقع الأسر في الفقر أساسا بسبب صدمات من قبل اعتلال الصحة أو تلف المحاصيل أو النفقات الاجتماعية أو النزاع والكوارث (تقرير الفقر الريفي ،٢٠١١، ١٦)

المبحث الثالث :- الواقع الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات الريفية في العراق

أولا ": الواقع الاجتماعي والخدمي للمجتمعات الريفية /

كانت الزراعة تشكل مصدر عيش حوالي ٦٤ % من سكان العراق في عقدي الأربعينات والخمسينات وقد انخفضت هذه النسبة بمرور الزمن ووصلت إلى أدنى مستوى لها منتصف التسعينات (٢٨,٥%) وبدأت بعدها بالارتفاع حيث بلغت قرابة الـ ٤٠ % عند تعداد سكان العراق لعام ١٩٩٧ تبين معطيات الريف العراقي إن هناك ظاهرتين مميزتين : الأولى تراجع إعداد النشطين اقتصاديا في الريف من مجموع القوى العاملة في العراق من حوالي ١٦% بداية عقد التسعينات إلى حوالي ١٠% في نهاية القرن بسبب البطالة الواسعة في الريف وبالأخص بين الشباب وهو ما يعد عنصرا مشجعا على الهجرة المستمرة إلى المدينة وان الظاهرة الأخرى المتميزة تزايد الاعتماد على النساء في العمل الزراعي فنسبة النساء في العمل الزراعي عام ٢٠٠٠ بلغت أكثر من ٥٠ % من إجمالي العاملين في الزراعة ومن المتوقع إن ترتفع نلك النسبة إلى ٥٩% إن تزايد مشاركة المرأة الريفية في العمل الزراعي (إضافة إلى الواجبات الأسرية) يتسبب بتزايد الضغط على المرآة مما يعد عنصرا" معيقا" لفرص التنمية الريفية وقد اثبت تعداد عام ١٩٩٧ وجود هجرة معاكسة من الأيدي العاملة من المدن إلى الريف بسبب الجدوى الاقتصادية الأفضل للإنتاج الزراعي مقارنة بإنتاج القطاعات الأخرى مما شجع إعداد كبيرة من سكان المدن للعمل في الريف والسكن فيه إلا إن الصورة تغيرت لاحقا وعادت ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة والسبب وراء ذلك يعود إلى التصحر و التعرية و الجفاف وتفاقم الفقر والكثافة السكانية ،ووفقا لتقديرات منظمة الغذاء والزراعة الدولية فإن أكثر من ٧٩ % من الموارد الأرضية في العراق تعاني من التدهور الذي يعد بيئة طاردة ومحفز للهجرات ويعد جذب المدن بسبب غياب التنمية الريفية وتطور مباهج الحياة في المدن من أسباب تزايد الهجرات الريفية مما يضخم في حجم مشكلة البطالة في المدن وعمق في الضغط على السكن والخدمات العامة الهشة أصلا يقابل ذلك ما يعانيه الريف العراقي من ضعف الخدمات والبنى الاساسية ومدى مستوى المعيشة (خطة التنمية الوطنية ، ٢٠٠٩ : ٧٠- ٧١) ويمكن توضيح نسبة السكان حسب النوع والبيئة للسنوات من (١٩٩٠ – ٢٠٠٨) من خلال الجدول أدناه

جدول (١)

توزيع السكان حسب النوع والبيئة للسنوات من ١٩٩٠-٢٠٠٨

	الحضر %			الريف%		
السنة	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
١٩٩٠	٥١,٥	٤٨,٨	٧٠,١	٤٣,٦	٤٨,٩	٢٩,٩
١٩٩٧	٦٨,٦	٦٧,٥	٦٨,١	٣١,٤	٣٢,٥	٣١,٩
٢٠٠٦	٦٦,٩	٨٦,٥	٦٦,٧	٣٣,١	٣٣,٥	٣٣,٣
٢٠٠٧	٦٦,٧	٦٦,٤	٦٦,٥	٣٣,٣	٣٣,٦	٣٣,٥
٢٠٠٨	٦٦,٩	٦٦,٧	٦٦,٧	٣٣,١	٣٣,٤	٣٣,٣

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية ، ٢٠٠٨ -٢٠٠٩ وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، جمهورية العراق ، ص ٦٤٠ .

إن الجدول السابق يوضح نسبة السكان في كل من الحضر والريف حيث نلاحظ تزايد نسبة سكان الحضر بالمقارنة مع نسبة سكان الأرياف مما يتطلب ضرورة تحسين واقع الريف العراقي وتقليل الفجوة بين الريف والحضر في مجال البنى الاساسية وتوفير فرص العمل المولدة للدخل في إطار تنمية ريفية شاملة ومستدامة ، من اجل تقليل أو تخفيف حدة الفقر الريفي حيث اظهر المسح الاجتماعي الذي نفذ من قبل الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات وبالتعاون مع هيئة الإحصاء في إقليم كردستان وبدعم من البنك الدولي عام ٢٠٠٧ ، تركز ظاهرة الفقر في الريف العراقي بشكل أعلى من الحضر وفق للجدول (٢)

جدول (٢)التوزيع الجغرافي للفقر في العراق لعام ٢٠٠٧

قياس الفقر	ريف	حضر
حجم الفقر	%٣٩,٣	%١٦,١
فجوة الفقر	%٩	% ٢,٧

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، مؤشرات قياس الفقر من واقع بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسر لسنة ٢٠٠٧ .

إن الجدول السابق يعكس تركز ظاهرة الفقر في الريف العراقي بشكل اكبر من الحضر مما يتطلب العمل على تقليل هذه الفجوة من خلال السياسات الداعمة لتخفيف الفقر وتحسين أوضاع فقراء الريف ، كما أن هناك مؤشر أخر يتعلق بالحصول على مصدر محسن للمياه وهو أحد معايير " الفقر البشري"

فمن خلال استعراض مؤشر الحصول على مصدر محسن للمياه يمكن ملاحظة الاختلاف بين المدنية والريف (القرية) في هذا الجانب ، وذلك من خلال الجدول أدناه للسنوات(١٩٩٠ – ٢٠٠٠ – ٢٠٠٤ – ٢٠٠٦ – ٢٠٠٧)

جدول (٣)نسبة سكان الحضر والريف في العراق الذين يمكنهم الحصول باطراد على مصدر محسن للمياه للسنوات (١٩٩٠ - ٢٠٠٠ – ٢٠٠٤ – ٢٠٠٦ – ٢٠٠٧ -٢٠١٥*)

السنة	الحضر	الريف	المجموع
١٩٩٠	٩٦,٣	٤٧,١	٨١,٣
٢٠٠٠	٩٧,٥	٥١,٥	٨٣,٣
٢٠٠٤	٦٠,٠	٣٣,٠	٥٤,٠
٢٠٠٦	٩٨,٠	٥٩,٠	٨٤,٧
٢٠٠٧	٩٧,٥	٥٠,٣	٨٣,٧
٢٠١٥*	٩٨,٢	٧٣,٦	٩٠,٦

المصدر :الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية (٢٠٠٨- ٢٠٠٩) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، جمهورية العراق ، ص٦٣٧.

إن الجدول السابق يوضح مدى توفر المياه الصالحة للشرب والذي يعد أحد عناصر البنية التحتية والتي تعد أحد القواعد التي تتوفر من خلالها مقومات بناء عناصر التنمية البشرية وتؤثر نوعية مياه الشرب على صحة الإنسان ، خاصة الأطفال حيث يصبح الماء الملوث مصدرا للأمراض المنقولة كالإسهال والزحار ، وقد يؤدي إلى وفيات الأطفال حيث تشكل وفيات الأطفال بسبب الإسهال السبب الأول لوفيات الأطفال في العراق ، ويلاحظ من الجدول السابق أن نسبة السكان

* **المستوى المستهدف حسب الأهداف الإنمائية للألفية الذي تبناه إعلان الأمم المتحدة عام ٢٠٠٠**

الذين لديهم فرصة مستدامة للحصول على مصدر محسن للمياه بـ (٨٣,٣%) من مجموع السكان في عام ٢٠٠٠ وقد أصبحت هذه النسبة (٨٣,٧ %) عام ٢٠٠٧ وبذلك فإن أحد معايير (الفقر البشري) تشير إلى أن ما نسبته (١٦,٣%) من السكان لا يحصلون على مصدر مياه صالحة للشرب ، لكن بشكل عام فانه يمكن ملاحظة أن هناك تحسن ملحوظ في خدمة المياه الصالحة للشرب في كل من الحضر والريف في بداية العقد ، وقد بلغت نسبة سكان الدول العربية الذين لديهم مصدر مياه صالحة للشرب (٨٦%) وفي البلدان متوسطة التنمية وصلت النسبة إلى (٨٢%) وهي ذاتها النسبة المسجلة لدول العالم في حين بلغت النسبة (٧٩%) للدول النامية وفقا لتقرير التنمية البشرية العالمي لسنة ٢٠٠٦ . وعلى الرغم من إن نسبة السكان الذين لديهم مصادر مياه صالحة للشرب في العراق تبدو مقبولة عالميا إلا أن الملاحظ هو التفاوت الكبير في المناطق الحضرية والريفية في توفر هذه الخدمة كما يلاحظ ذلك من خلال الجدول السابق ففي حين كانت نسبة سكان الحضر الذين يحصلون على مصدر محسن للمياه عام ٢٠٠٧ هي (٩٧,٥%) في حين كانت في الريف (٥٠,٣%) (التقرير الوطني لحال التنمية البشرية ، ٢٠٠٨ :٦٣-٦٤). وقد بلغ المستوى المستهدف عام ٢٠١٥ ضمن الأهداف الإنمائية هو (٧٣.٦%) في الريف .

أما يتعلق بالصرف الصحي فيمكن توضيح هذا المؤشر من خلال الجدول التالي في أدناه حيث يمكن مقارنة التطور الحاصل في كل من الريف والحضر من خلال الجدول (٤)

الجدول (٤)نسبة سكان الحضر والريف في العراق الذين يمكنهم الانتفاع بصرف صحي محسن للسنوات (١٩٩٠ ، ٢٠٠٠ ، ٢٠٠٦ ، ٢٠٠٧)

السنة	الحضر	الريف	المجموع
١٩٩٠	٩٥	٤٨	٥,٧١
٢٠٠٠	١,٩٩	٨,٧٧	٥,٩٢
٢٠٠٦	٢,٩٨	٩,٨١	٣,٩٢
٢٠٠٧	٦,٨٩	٣,٧٠	٨٣,٩

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية (٢٠٠٨-٢٠٠٩) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، جمهورية العراق ، ص٦٣٨ .

يعد العراق من الدول العربية التي تتمتع بمستوى مقبول من توفر الصرف الصحي إذ بلغت هذه السنة (٩٢,٥%) من إجمالي عدد السكان عام ٢٠٠٠ إلا إن هذه السنة قد انخفضت عام ٢٠٠٧ إلى ٨٣,٧% في كل من الحضر والريف ، لكن بشكل عام نلاحظ هنا على الرغم من التحسين في خدمات الصرف الصحي في الريف مع بداية العقد الأول من القرن الحالي فان هذا المؤشر حصل فيه تراجع عام ٢٠٠٧ مقارنة مع عام ٢٠٠٠ ، لذلك يجب أن ينال أهمية كبيرة في برامج الحكومية من خلال زيادة الاستثمار في هذا الجانب

أما فيما يتعلق بإقامة الطرق الخارجية المبلطة فيمكن استعراض أطوال هذه الطرق للسنوات من (١٩٩٣ – ٢٠٠٨) من خلال الجدول التالي في أدناه

جدول (٥)أطوال الطرق الخارجية المبلطة للسنوات (١٩٩٣-٢٠٠٨) كيلو متر في العراق

السنة	رئيسية	ثانوية	ريفية	المجموع
١٩٩٣	١٠٩٥٥	٢٨٧٨٠	-----	٣٩٧٣٥

١٩٩٤	١٠٩٦٤	٢٨٨٠٣	-----	٣٩٧٦٧
١٩٩٥	١٠٩٩٠	٢٨٨٠٣	-----	٣٩٧٩٣
١٩٩٦	١٠٩٩٠	٢٨٨٥	-----	٣٩٧٩٥
١٩٩٧	١١٠٣٢	٢٨٨٣٧	-----	٣٩٨٦٩
١٩٩٨	١١٠٣٢	٢٨٨٨٦,٥	-----	٣٩٩١٨,٥
١٩٩٩	١١٠٣٢	٢٨٩٢٠	-----	٣٩٩٣٧
٢٠٠٠	١١٠٣٢	٢٨٩٣٣,٥	-----	٣٩٩٥٢
٢٠٠١	١١٠٣٤	٢٨٩٧٤,٥	-----	٣٩٩٦٧,٥
٢٠٠٢	١١٠٣٤	٢٩١٢٢,٥	-----	٤٠٠٠٨,٥
٢٠٠٣	١١٠٣٤	٢٩٢٦٧,٥	-----	٤٠١٥٦,٥
٢٠٠٤	١١٠٣٤	٢٩٣٦٨,٥	-----	٤٠٣٠١,٥
٢٠٠٥	١١٠٣٥	٢٩٣٦٨,٥	٤٢	٤٠٤٦٣,٥
٢٠٠٦	١١١٣٣	٢٩٣٦٨,٥	٢٥٤	٤٠٠٧١٥,٥
٢٠٠٧	١١١٤٧	٢٩٣٦٨,٥	٣٠٤	٤٠٨٢٠,٥
٢٠٠٨	١١١٦٩	٢٩٣٦٨,٥	٤٥٠	٤٠٩٨٧,٥

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية (٢٠٠٨-٢٠٠٩) ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، جمهورية العراق ، ص٢٣٤.

إن الجدول السابق يوضح اهتمام متزايد باتجاه الأنفاق على تحسين شبكة الطرق الريفية وتطويرها بشكل مستمر والذي يسهم في تحسين قدرة المزارعين وسكان الريف بشكل عام على الاتصال بالمناطق الحضرية الأمر الذي يكون له منافع كبيرة من خلال تسهيل عملية تسويق المنتجات الزراعية إلى الأسواق في المراكز الحضرية الذي يودي بالنتيجة إلى المساعد في تحريك عجلة إنجاح التنمية الزراعية . كما أن تحسن نظم الاتصال والمعلومات في الريف ووفقا" لتقرير الفقر الريفي العالمي يمكن أن يخلق فرصا للعمل والخدمات لسكان الريف في المجالات غير زراعية (تقرير الفقر الريفي العالمي ، ٢٠١١ : ٢١٠) ويمكن القول بأن هناك انتشار واسع في مجال تغطية شبكة الهاتف النقال واستخدامه في المناطق الريفية فقد بلغت نسبة الأسر التي يتوفر لها هاتف نقال (٩٠,١%) عام ٢٠٠٨ (المجموعة الإحصائية السنوية ، ٢٠٠٨-٢٠٠٩، ٢٦٣).

كما يمكن عرض بيانات التعليم في الريف في المراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية من خلال الجداول في أدناه والتي تم الحصول من واقع بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسر الذي تم إجراءه عام ٢٠٠٧ من قبل الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات وبالتعاون مع هيئة الإحصاء في إقليم كردستان وبدعم من البنك الدولي عام ٢٠٠٧

جدول (٦) التسجيل الصافي للأطفال في المرحلة الابتدائية بعمر (١١ – ٦ سنوات)%

العمر	الحضر		الريف	
	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث
٦	٧٠	٧٩,٩	٦١,١	٥٥,٦
٧	٩٥,٣	٩٢,٣	٨٧,٢	٧٥,٥
٨	٩٤	٩٢,٦	٨٦,٧	٨٠,٠
٩	٩٦	٩٢,٤	٩٠,١	٨٢,٠

١٠	٩١,٤	٩٢,٣	٩٠,٧	٧١,٩
١١	٨٥,٧	٨١,٦	٨٥,٢	٥٤,٤

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسر لسنة ٢٠٠٧ ، الصفحة ٢٣٠

جدول (٧)التسجيل الصافي للأطفال في المرحلة المتوسطة بعمر (١٢-١٤)%

العمر	الحضر		الريف	
	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث
١٢	١٥,٤	١٧,٢	٩,٤	٤,٦
١٣	٢٤,٧	٢٧,٧	١٣,٦	٧,١
١٤	٣٤,٤	٢٩,٩	٢٠,٩	١٠,٢

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسر لعام ٢٠٠٧، الصفحة ٢٣١

جدول (٨)

التسجيل الصافي للمراهقين المرحلة الثانوية بعمر (١٥-١٧)%

العمر	الحضر		الريف	
	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث
١٥	١٥,٤	١٧,٢	٩,٤	٤,٦
١٦	٢٤,٧	٢٧,٧	١٣,٦	٧,١
١٧	٣٤,٥	٢٩,٩	٢٠,٩	١٠,٢

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسر لعام ٢٠٠٧، الصفحة ٢٣٢

إن مقارنة الجداول السابقة تظهر تباين بين الريف والحضر في مجال التعليم حيث إن نسبة الملتحقين بالتعليم في المراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية في المناطق الحضرية تفوق الريف مما يشكل عائقا أمام سكان المناطق الريفية في مجال تحسين واقعهم الاقتصادي وتحقيق زيادة في الإنتاجية الزراعية ، كما نلاحظ أيضا من خلال الجداول السابقة أن تعليم الإناث يحظى بأهمية قليلة في المناطق الريفية بالمقارنة مع الاهتمام بتعليم الذكور فضلا" عن أن نسبة تعليم الإناث في الريف هي اقل من نسبة تعليمهن في الحضر مما يؤدي إلى تركز ظاهرة التمايز بين الجنسين مما يؤدي إلى تراجع دورها في تحقيق التنمية الريفية فضلا على انعكس ذلك على مستواها الثقافي ودورها الايجابي في تربية الأطفال وتحسين من إمكانيتها في الحصول على مستوى دخل مناسب .

ثانيا" : الواقع الاقتصادي للمجتمعات الريفية /إن من الجوانب الرئيسية في تحقيق التنمية الريفية في المناطق الريفية هو العمل على تحسين الواقع الاقتصادي للأسر الريفية بما يضمن تحسن مستويات الدخل في المناطق الريفية ،إن سكان الريف يعتمدون بشكل رئيسي على الزراعة باعتبارها هي المولد الرئيسي لدخول سكان الريف في العراق إن الواقع الاقتصادي

يمكن التعرف عليه من خلال عرض واقع الزراعة والإنتاج الزراعي لعدة أنواع من المحاصيل الرئيسية فضلا" عن التعرف على الخدمات المقدمة لدعم الزراعة والمزارعين في مجال تقديم القروض للمزارعين وكذلك خدمات مكافحة الآفات الزراعية والأسمدة والتي تشكل جوانب هامه في تحقيق التنمية الزراعية والتي تنعكس على تحسن دخول سكان الريف إجمالا ، ويمكن دراسة الواقع الاقتصادي للمجتمعات الريفية من خلال مايلي:

أ- واقع الإنتاج الزراعي والثروة الحيوانية :في هذا الجانب يمكن التعرف على التطور في مجال الإنتاج والإنتاجية الزراعية لمختلف المحاصيل ذات الأهمية في القطاع الزراعي في العراق ، ويمكن من خلال الجدول (١٠) أدناه التعرف على التطور في المساحة المزروعة والإنتاج لمحصول الحنطة للسنوات (٢٠٠٠ – ٢٠٠٩) .

جدول (٩)المساحة المزروعة والإنتاج لمحصول الحنطة للسنوات (٢٠٠٠-٢٠٠٩)

السنة	إجمالي المساحة المزروعة المساحة (دونم ١٠٠)	الإنتاج (١٠٠طن)
٢٠٠٠	٤٣٠٨١	١٠٤٠٣
٢٠٠١	٥٢١٧٩	٢٢١٩٤
٢٠٠٢	٦٥٩٤٩	٢٥٨٩٥
٢٠٠٣	٦٨٥٤٩	٢٣٢٩٢
٢٠٠٤	٦١٥٩٢	١٨٣٢١
٢٠٠٥	٦٤١٠٧	٢٢٢٨٤
٢٠٠٦	٦٦٥٤١	٢٢٨٦٣
٢٠٠٧	٦٢٧٩٥	٢٢٠٢٨
٢٠٠٨	٥٧٤١٢	١٢٥٥٠
٢٠٠٩	٥٠٤٩٨	١٧٠٠٤

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية (٢٠٠٨-٢٠٠٩) ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، جمهورية العراق ، ص٧٦.

إن الجدول السابق يعرض التطور الحاصل في المساحة المزروعة و الإنتاج لمحصول الحنطة ونلاحظ من خلال هذا الجدول أن المساحة المزروعة وكذلك الإنتاج في حالة من التذبذب مع بعض التحسن وهذا في الحقيقة يعود إلى أن محصول القمح وغيره من المنتجات يحتاج إلى زيادة الاعتماد وسيلة الإرواء بدلا من الاعتماد على الأمطار والتي تعاني تراجع معدلات سقوط الأمطار بسبب التغيرات المناخية التي يشهدها العالم ويمكن عرض المساحة المزروعة والإنتاج لمحصول الشعير أيضا باعتبارها من المحاصيل التي تنال اهتمام كبير من المزارعين ويمكن عرض ذلك من خلال الجدول المبين في أدناه

الجدول (١٠)المساحة والإنتاج لمحصول الشعير للسنوات (٢٠٠٠ – ٢٠٠٩)

السنة	إجمالي المساحة المزروعة المساحة (١٠٠دونم)	الإنتاج (١٠٠طن)
٢٠٠٠	٢٣٠٤٦٤	١٩٢٧
٢٠٠١	٢٣١٧٢	٧١٢٨
٢٠٠٢	٣٨٦٢١	٨٣٣٤
٢٠٠٣	٤٢٥٢٩	٨٦٠٤
٢٠٠٤	٣٩٢٩٢	٨٠٥٤
٢٠٠٥	٤٢٥٣٣	٧٥٤٤
٢٠٠٦	٤١٠٤٠	٩١٩٣
٢٠٠٧	٤٣٧٤٨	٧٤٨٣
٢٠٠٨	٥٣٩٥٠	٤٠٤٠
٢٠٠٩	٢٨٨١٧٦	٥٠١٥

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية (٢٠٠٨-٢٠٠٩) ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، جمهورية العراق ، ص٧٧.

إن الجدول السابق يعرض التطور في المساحات المزروعة لمحصول رئيسي وهو الشعير وكذلك الإنتاج من هذا المحصول يعاني أيضا" من تذبذب الإنتاج على الرغم من الزيادة المستمرة في المساحات المزروعة من هذا المحصول ويعكس هذا وبلا شك ظروف مشابهة لظروف إنتاج القمح من حيث الاعتماد على الزراعة المتعمدة على الإمطار ولكون القطاع الزراعي بشكل عام يتسم بالتأثر بالظروف المناخية والآفات الزراعية ومن المحاصيل الزراعية أيضا التي يمكن التعرف على مدى تطور انتاجه هو انتاج التمور ويمكن عرض بيانات انتاج التمور بالانواع المختلفة له من خلال الجدول المبين أدناه للسنوات (٢٠٠٠-٢٠٠٨) .

جدول (١١)

إنتاج التمور حسب الأصناف للسنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٨(١٠طن)

الصنف	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
زهدي	٦٨٢٣٤	٦٥٤٢٤	٦٩٠٨٩	٥٥٤٥٦	٣١٣٧٦	٢٧١٩١	٢٧٣٠٢	٢٦٥٤٩	٣٠٢٣٩
ساير	٣١٢٢	٣١٧٨	٣٦٢٩	٦١٢٧	١٢٣٠	١٣١٤	١٤٧٤	١٥٥٧	١٥٩٩
حلاوي	٢٥١٢	٢٢٣٠	٢٦٤٢	٣٢٢٢	١٣٧٣	١٧٥٨	١٧٦٥	١٨٥٤	١٨٦٧
خضراوي	٣٠٥٨	٢٤٨٠	١٩١٥	٤٤٤٩	١٧٣٧	١٤٨٧	١٦٧٤	١٩٦٩	٢١٢٦
خستاوي	٦٥٤٠	٦٣٣١	٧٠٣٣	٤٧٣٤	٥١٥٣	٤٤٥٠	٤٦٠٩	٥١٥٧	٥١٩٦
بربن	٤٤٧	٥٨٠	٥١٤	٧٨٦	٥٠٤	٧٧١	٩٤٧	٩٥٠	١٠١٧
أنواع اخرى	٩٢٤١	١٠٤٥٦	٧١٢٥	١٢٠٦٥	٣٤٦٥	٣٤٣٢	٥٤٦٥	٥٠٥٠	٥٥٨٨
المجموع	٩٣١٥٤	٧٩٠٦٧٩	٩١٩٤	٨٦٨٣٩	٤٤٨٣٨	٤٠٤٠٣	٤٣٢٣٦	٤٣٠٨٦	٤٧٦٣٢

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية (٢٠٠٨-٢٠٠٩) ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، جمهورية العراق ، ص٩٥.

أصاب هذا المنتج إهمال كبير ، ولاشك إن تراجع إنتاج التمور كان ينعكس وبلا شك في تردي دخول المزارعين وتراجع مستواهم ألمعاشي بالذات الأسر التي تعتمد على إنتاج التمور كمصدر دخل في المناطق الوسطى والجنوبية من العراق ، كما إن التمور ذات قيمة غذائية عالية يمكن إن يعزز تحقيق الأمن الغذائي ، والجانب الأخر الذي يمكن التعرف عليه هو التطور في تربية الحيوانات والتي تمثل الجانب الأخر من القطاع الزراعي ويمكن عرض بيانات التطور في أعداد الحيوانات من خلال الجدول التالي:

جدول (١٢)
عدد الحيوانات حسب النوع (بالألف)

النوع	السنوات					
	١٩٧٤	١٩٧٦	١٩٧٨	١٩٨٦	٢٠٠١	٢٠٠٨
أغنام	٨٥٢٦	8401	9723	8981	6009	7722
ماعز	٢٥٨٤	2989	2059	1476	736	1475
أبقار	2048	1804	1698	1578	1232	2552
جاموس	184	146	170	141	118	286
ابل	---	---	---	---	23	58

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية (٢٠٠٨-٢٠٠٩) ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، جمهورية العراق ، ص٩٦.

إن الجدول السابق يعرض لنا أعداد الحيوانات حسب النوع ونلاحظ أن التطور في عدد الحيوانات كان ضعيفا وفي بعض الأنواع نلاحظ أن هناك تراجع .

ب :<u>الدعم المقدم للمزارعين في الريف :</u>

في جانب الدعم المقدم للمزارعين في الريف وأثر ذلك على تحسين واقعهم الاقتصادي من حيث زيادة وتعزيز قدرتهم على الإنتاج من خلال توفير القروض فضلا عن توفير المكافحة للآفات الزراعية مع عرض جانب المكننة الزراعية ومدى استخدام المكائن في الزراعة ومدى التطور الحاصل في هذا المجال ، ففي مجال القروض المقدمة للمزارعين من قبل المصرف الزراعي التعاوني للسنوات (٢٠٠٥-٢٠٠٦) (ألف دينار) يمكن عرض ذلك من خلال الجدول الموضح في أدناه

جدول (١٣)

مبالغ المصرف الزراعي التعاوني المقررة والمصروفة للسنوات (٢٠٠٥- ٢٠٠٨) (ألف دينار)

الأغراض الزراعية	المبالغ المقررة	المبالغ المصروفة	النسبة إلى إجمالي الصرف%
التجهيزات الزراعية	153273622	143939621	94
بناء قاعات دواجن	98000	49000	50
تشغيل قاعات الدواجن	0	0	0
أبنية للثروة الحيوانية	43796000	23131000	53
تشغيل الثروة الحيوانية	25674000	13956000	54
ساحبات	7666000	5317000	69
حاصدات	2283000	1486000	65
مكائن أخرى	6780000	3818000	56
إنشاء بساتين	835000	651000	77
تطوير نباتي	7530067	6910067	91
حفر أبار ومشاريع ري	11750584	11602584	98
استصلاح أراضي	0	0	0
مخازن مبردة	0	0	0
تسويق وتشغيل	0	0	0
مواد أخرى	181068808	181068808	100

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية (٢٠٠٨-٢٠٠٩) ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، جمهورية العراق ، ص١٠٢.

من خلال الجدول السابق نلاحظ إن نسبة كبيرة من القروض تتركز في جانب التجهيزات الزراعية وكذلك في حفر آبار ومشاريع الري والذي يعود إلى زيادة الاعتماد على المياه الجوفية بسبب الجفاف الذي أصاب كثير من الأنهر الفرعية وتراجع تساقط الأمطار ،وكذلك حظيت الساحبات والحاصدات وهي ذات أهمية كبيرة في تحويل الاعتماد من الأساليب البدائية في الزراعة نحو استخدام المكننة الحديثة في الزراعة الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وإمكانية التوسع في المساحات المزروعة أفقيا بشكل أفضل ويمكن عرض التطور في عدد المكائن الزراعية العاملة في القطاع الزراعي للسنوات (١٩٩٣ – ١٩٩٥ – ٢٠٠٠ – ٢٠٠١)

جدول (١٤)التطور في عدد المكائن الزراعية العاملة في القطاع الزراعي للسنوات (١٩٩٣ ، ١٩٩٥ ، ٢٠٠٠ ، ٢٠٠١)

نوع المكائن	السنوات			
	1993	1995	2000	2001
ساحبات	37161	49640	46078	72775
حاصدات	3327	3984	5086	8366
مضخات	49150	50156	66638	134543

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية (٢٠٠٨-٢٠٠٩) ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، جمهورية العراق ، ص١٠٤.

إن البيانات المعروضة في الجدول السابق توضح بيانات تاريخية وهي البيانات المتوفرة حسب إحصائية عام (٢٠٠٨ – ٢٠٠٩) والتي تم الاعتماد فيها على التعداد الزراعي لسنة (٢٠٠١) ، لكن بشكل عام يمكن من خلالها تحديد مسألة هامة وهي أن هناك تطور في جانب الاعتماد على المكننة الزراعية بشكل عام كما سبق أن أشرنا والذي يسهم في تحقيق التوسع

الأفقي في الزراعة وزيادة الإنتاجية لعنصر العمل وكذلك القدرة على استصلاح المزيد من الأراضي الزراعية .

وفيما يتعلق بالدعم المقدم للمزارعين في مجال الأسمدة المجهزة للمزارعين والتي لها تأثير من حيث زيادة إنتاجية المساحات المزروعة والتي يمكن أن تؤدي إلى تحسين نوعية المحاصيل الزراعية ويمكن عرض ذلك من خلال الجدول المبين في أدناه :

جدول (١٥)

الأسمدة المجهزة للمزارعين حسب النوع للسنوات (٢٠٠٤-٢٠٠٩)/ الكمية طن

نوع السماد	السنوات					
	2004	2005	2006	2007	2008	2009
سوبر فوسفات	---	---	---	2265	2114	299
أسمدة مركبة N.P.K	---	---	---	---	1400	---
سماد مخلوط	---	---	---	---	---	---
دأب	26887	114274	40773	2312	229	54
يوريا	211588	310783	202928	162225	159447	167985

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية (٢٠٠٨-٢٠٠٩) ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، جمهورية العراق ، ص٨٥.

ونلاحظ من خلال الجدول السابق بأن هناك تراجع في كميات الأسمدة المجهزة للمزارعين في نهاية الفترة بالمقارنة مع بداية الفترة والذي يمكن أن تسبب في تراجع إنتاجية الدونم الواحد من المحاصيل والذي قد يضعف إنتاجية المساحات المزروعة .

أما في مجال الأراضي الزراعية التي تم مكافحتها من الآفات الزراعية والتي تعتبر ضرورية لتجنب الخسائر التي قد تصيب المحاصيل الزراعية والتي يمكن أن تحدث الكثير من الخسائر الاقتصادية والتي تنعكس وبلا شك على أحوال المزارعين المعيشية

جدول (١٦)

الأراضي المكافحة من الآفات الزراعية للسنوات (١٩٩٦ – ٢٠٠٩)

السنة	المساحة (ألف دونم)
1996	4377
1997	1117

1998	9804
1999	10947
2000	3368
2001	5559
2002	7623
2003	3748
2004	6871
2005	9655
2006	6822
2007	6743
2008	5536
2009	1400

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية (٢٠٠٨-٢٠٠٩) ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، جمهورية العراق ، ص٨٤.

إن الجدول السابق يظهر أن هناك تذبذب في المساحات المكافحة من الأراضي الزراعية خلال الفترة المذكورة ولا يوجد تطور مستمر نحو التزايد فمن خلال مقارنة الفترة المدروسة نلاحظ أنه خلال بداية الفترة أي عام ١٩٩٦ كانت الأراضي المكافحة هي (٤٣٧٧) وقد أصبحت عام ٢٠٠٩ ١٤٠٠

الاستنتاجات :-

١- إن عدم توفر الخدمات في مجالات كالمياه الصالحة للشرب وكذلك الصرف الصحي بالمقارنة مع المناطق الحضرية أدت هذه العوامل إلى تدهور واقع سكان المجتمعات الريفية بشكل كبير

٢- هناك تباين بين الريف والحضر في مجال التعليم حيث نسبة الملتحقين بالتعليم في المراحل الابتدائية والمتوسطة والإعدادية في الحضر تفوق الريف كما أن هناك تفاوت كبير في المناطق الريفية فيما يتعلق بتعليم الإناث بالمقارنة مع الذكور حيث نسبة التحاق الإناث بالتعليم تنخفض باستمرار مما يؤثر سلبا على واقع المرأة في الريف ويضعف من قدرتها

على تحسين واقعها الاقتصادي في المستقبل كما يؤدي إلى تركز ظاهرة التمايز بين الجنسين وتراجع دور المرأة في تحقيق التنمية الاقتصادية

٣- انخفاض سكان المناطق الريفية بشكل كبير بالمقارنة مع المناطق الحضرية والذي يعود إلى تدهور الواقع الاقتصادي لهذه المناطق وتراجع فرص العمل بسبب تدهور الإنتاج الزراعي الذي يساهم بشكل كبير في تكوين دخول سكان الريف فقد لوحظ من خلال التوزيع الجغرافي لظاهرة الفقر الذي عرض في الدراسة والذي اظهر أن كل من حجم الفقر وفجوته تظهر تركز الفقر في المناطق الريفية بصورة أشدة منه في المناطق الحضرية .

٤- فيما يتعلق بالدعم المقدم للمزارعين في مجال تجهيزهم بالأسمدة فقد لوحظ انه خلال الفترة من ٢٠٠٤-٢٠٠٩ والتي عرضت في الدراسة إن هناك تراجع في كميات الأسمدة المجهزة للمزارعين في نهاية الفترة بالمقارنة مع بداية الفترة والذي يمكن إن تسبب تراجع في إنتاجية الدونم الواحد من المحاصيل الزراعية

٥- غياب المشاريع الريفية غير الزراعية شكل العقبة أمام سكان المناطق الريفية من اجل تنويع مصادر دخولهم و مواجهة الصدمات الخارجية وتقليل الاعتماد على الزراعة كمولد وحيد للدخل للأسر

التوصيات :-

١- العمل على تفعيل الاستثمارات الحكومية في البنى التحتية للمناطق الريفية والذي يؤدي إلى تحسن واقع هذه المناطق الاجتماعي والخدمي والاقتصادي.

٢- توسيع الدعم المقدم للمزارعين في مجال تجهيزهم بالأسمدة التي يمكن إن ترفع من معدل إنتاجية الدونم الواحد مع تقديم الإرشاد الزراعي للمزارعين حتى يمكن الاستفادة من هذا الدعم بشكل صحيح

٣- العمل على تشجيع التعليم ونشره في المناطق الريفية والذي يؤدي إلى زيادة قدرة سكان المناطق الريفية على تحسين مستوى دخولهم كما انه يزيد من فرص العمل المتاحة لهم في المستقبل مع العمل على رفع نسبة التحاق الإناث بالتعليم والذي ينعكس بصورة ايجابية في تحسين واقع المرأة في الريف

٤- من المصادر الهامة في معالجة الفقر في الريف هو العمل على دعم وتشجيع إقامة المشاريع الريفية غير الزراعية وكثيفة العمل ، والتي يمكن إن تحقق التكامل والدعم المتبادل بينها وبين القطاع الزراعي سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ، كل ذلك يساهم بدرجة كبيرة في تنويع مصادر الدخل للأسر الريفية الفقيرة ويعزز من إمكانية الفقراء على مواجهة الصدمات الخارجية .

أولا": المصادر العربية

أ- الوثائق الرسمية

١- الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، ٢٠١٠،المجموعة الإحصائية السنوية ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي – العراق .

٢-أغانسي ساكس ، ٢٠٠٦، فرص جديدة للتنمية الريفية المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية ، المؤتمر الدولي عن الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية ، منظمة الأغذية والزراعة –الفاو www. Icarrd.org

3- محمد سالمان طايع ، ٢٠٠٧ ، أساليب ووسائل تحقيق التنمية الريفية : المشاركة الشعبية مدخلا" ، ندوة التنمية الريفية وسيلة الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، جامعة الدول العربية –، جمهورية مصر العربية ، القاهرة
4- نادر مريان (٢٠٠٠) ، واقع الفقر في الأردن ، ندوة حول البطالة والفقر واقع وتحديات ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، عمان ، الأردن
5- مؤشرات قياس الفقر من واقع بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة لسنة ٢٠٠٧ ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، تم سحب الملف من موقع الاسكوا، www.css.escwa.org
٦- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، خطة التنمية الوطنية للسنوات ٢٠١٠-٢٠١٤– العراق www. Iq.one.un.org
7- الاسكوا ، ٢٠٠٧ ، المؤتمر الإقليمي حول تدهور الأراضي في المنطقة العربية ، موجز تقرير حول التنمية الريفية في المنطقة العربية ، القاهرة www.css.escwa.org
٨- منى ألخالدي ، ١٩٩٩، سياسات القضاء على الفقر في لبنان ، استعراض نقدي في وقائع اجتماع فريق خبراء بشان تحسين مستويات المعيشة في دول المشرق العربي ، سلسة دراسات مكافحة الفقر (٨) ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، الأمم المتحد ، نيويورك .
٩- الدكتور فهمي بشاى ، ٢٠٠٣ ، نحو تنمية الزراعية المستدامة في العراق تحول من المعونات الإنسانية والأعمار إلى التنمية ، قسم عمليات الطوارئ والإحياء إدارة برامج الإغاثة الخاصة ، منظمة الأغذية والزراعة للأمم ، روما . www. fao .org
١٠-الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، ٢٠١١ ، تقرير الفقر الريفي لعام ٢٠١١ www.ifad.org
١١- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة ، ٢٠٠٧، حالة الفقر في الشرق الأدنى وشمال إفريقيا ، الأمم المتحدة ، www.ifad.org
١٢-هبة أللّيثى ، بدون تاريخ ، تحديات قياس الفقر في منطقة الاسكوا ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا ، الاسكوا . www.css.escwa.org

ب- الرسائل والاطاريح الجامعية

١- احمد فتحي عبد المجيد ، ٢٠٠٤، اثر سياسات الاقتصاد الكلي على الفقر ، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد .
٢- داود سليمان سلطان ،٢٠٠٧ ،اثر الإصلاحات الاقتصادية في الفقر دراسة مقارنة ،أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد .
٣- منال محمد نمر قشوع ، ٢٠٠٩ ، استراتيجيات التنمية الريفية المتكاملة في الأراضي الفلسطينية –حالة دراسية لمنطقة الشعراوية محافظة طولكرم ، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة النجاح – فلسطين www.najah.edu

ج- الكتب

١- بول آ . ساموبلسون و ويليام د. نوردهاوس ، ٢٠٠٦، الاقتصاد ، الطبعة الثانية ، الأهلية للنشر والتوزيع ، المملكة الأردنية الهاشمية –عمان .
٢- ميشيل تودارو ، ٢٠٠٦ ، التنمية الاقتصادية ، ترجمة أ.د محمود حسن حسني و د. محمود حامد محمود ، دار المريخ للطباعة والنشر ، الرياض .

ثانيا : المصادر الأجنبية

1- Asian Development Bank , Rural Development : The Meaning www.adb.org

2 - United states department of agriculture, 2006, Rural Development

www. usda.gov.

This document was created with Win2PDF available at http://www.win2pdf.com.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.
This page will not be added after purchasing Win2PDF.